الأمم المتحدة

DP/2008/27

Distr.: General
16 April 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨

المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، نيويورك

البند ١١ من جدول الأعمال

التقييم

استجابة الإدارة لتقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية في منطقة الدول العربية

١ - نظرا للخصائص التي تنفرد بها البلدان المساهمة الصافية في منطقة الدول العربية، والتحديات والفرص المحددة التي تشكلها تلك الخصائص، فإن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي يرحب بهذا التقييم الشامل، وهو الأول من نوعه الذي يغطي مجموعة من البلدان. وتشمل هذه دول الخليج الأربع - الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية - وليبيا. وكلها تقع في أعلى الدليل القياسي للتنمية البشرية. كما حققت جميعها تقدما جيدا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بينما تشكل مسألتا المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية مجالي القصور الرئيسيين في هذا الصدد. وتنظر البلدان الخمسة كذلك إلى التنويع الاقتصادي بوصفه سبيلا لبلوغ الاستدامة الأطول أجلا وتسعى لإقامة أسواق مخصصة في إطار عملية التكامل العالمي.

٢ - ويقر التقييم بالسياق الديناميكي والسريع التغير في البلدان المساهمة الصافية، فضلا عن النفوذ الكبير الذي تتمتع به في الأسواق المالية العالمية. ومع ذلك، تواجه هذه البلدان أيضا تحديات الاستدامة الأطول أجلا وثغرات في القدرات الحاسمة في إدارة كافة جوانب اقتصادها، والتحول الاجتماعي والسياسي. وفي هذا الصدد، **توفر منظورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطارا هاما لبلدان المساهمة الصافية وهو يحظى بالتقدير عموما.**

٣ - ويرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنتيجة العامة التي توصل إليها التقييم والتي مفادها أن ”هناك مبررا قويا لاستمرار وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان المساهمة

الصافية في المنطقة العربية وتعزيز ذلك الوجود....'' وأن ''القيمة الأصلية لوجود البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري وما يسهم به من قيمة مضافة يتجاوزان مجموع أنشطته في مجال التحديات الإنمائية التي يقدمها للبلدان''. وينبغي أن يساعد هذا الاستنتاج الواضح الذي توصل إليه التقييم، وتأكيد حكومات بلدان المساهمة الصافية له، على تأكيد التزام البرنامج الإنمائي لبلدان المساهمة الصافية في المنطقة العربية وأن من المرجح أن تحدد تلك البلدان فرصا طيبة لإعداد استراتيجيات البرنامج الإنمائي العامة وأولوياته.

٤ - وتشكل تلبية متطلبات سياسات البرنامج الإنمائي بتقديم ١٠ ملايين دولار على الأقل للدورة البرامجية لتبرير وجود البرنامج الإنمائي في البلد، تحديا لبعض بلدان المساهمة الصافية. **ويلاحظ البرنامج الإنمائي أن توصيات التقييم قد تحولت من الهدف الكمي إلى النوعي القائم على التقييم المستقل لإسهام البرنامج الإنمائي في نتائج التنمية، وبالتشاور مع المجلس التنفيذي، سوف يستكشف البرنامج إمكانية تحسين معيار الوجود في البلد ليعكس الأولويات المشتركة على نحو أكثر دقة.** ومن الأهمية أن تشارك المكاتب القطرية في بلد المساهمة الصافية في هذه العملية.

٥ - وفي تقييمه لفعالية البرنامج الإنمائي وإسهامه في التحديات الإنمائية التي تواجه بلدان المساهمة الصافية، يتيح التقييم توجيها قيما، ينبغي أن يشكل أساسا قويا للمزيد من تحسين سياسات البرنامج الإنمائي واستجاباته البرنامجية. ويرحب البرنامج الإنمائي بتوصية التقييم الداعية إلى ''إعادة تحديد دور البرنامج الإنمائي واستراتيجيته في سياق بلدان المساهمة الصافية وتطوير فهم مشترك ومجموعة من النُهج من أجل التعاون التقني''، **بما في ذلك إدارة وتنظيم المساعدات المقدمة إلى البلدان النامية الأخرى.** وسيتوقف هذا على العناية بمطابقة الأولويات الوطنية مع ولاية البرنامج الإنمائي وإيجاد التوازن بينهما بصورة دقيقة، فضلا عن قيام البرنامج الإنمائي بدور استباقي أكبر في تنمية القدرات، وبدور الوسيط لتبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويشكل اجتماع أصحاب المصلحة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ من أجل النظر في النتائج التي توصل إليها التقرير، أولى الخطوات في ذلك الاتجاه وينبغي أن يتيح أساسا لاستمرار الحوار والجهد التعاوني.

٦ - ومن دواعي ارتياح البرنامج تأكيد التقييم على الملكية الوطنية القوية للتعاون الفني بين البرنامج الإنمائي والبلدان المساهمة الصافية. وهذا أمر منطقي نظرا لتمويل الحكومة لمعظم مشاريع التعاون التقني في البلدان العربية المساهمة الصافية. ويؤكد التقييم أيضا أن البرنامج الإنمائي متوائم بشكل جيد مع الأولويات الوطنية مع وجود مجال لتحسينه. وتنبع بعض التحديات من الطابع ''القائم على الطلب'' لمختلف الوحدات الحكومية والتي قد لا تكون

أساسية بالنسبة للأولوية الوطنية أو لولاية البرنامج الإنمائي. **وسييسر وجود آلية حكومية مركزية للتنسيق التواصل والتنسيق مع البرنامج الإنمائي من أجل الحوار بشأن السياسات الموضوعية ومن أجل كفالة الاتساق بين الأولويات الوطنية والمجالات التي يمكن أن يقدم فيها البرنامج الإنمائي قيمة مضافة واضحة.**

٧ - ونظرا للسياق المحدد للبلدان المساهمة الصافية، حيث تختلف الحاجة للتعاون التقني اختلافا كبيرا عن تلك الخاصة بالبلدان النامية الأخرى، من حيث طبيعتها وتوجهها، **يدعم البرنامج الإنمائي النتيجة التي خلص إليها التقييم بشأن الحاجة لممارسة قدر أكبر من المرونة في البلدان المساهمة الصافية، مع التركيز في نفس الوقت على تدخلات البرنامج الإنمائي في مجالات ولايته وميزاته النسبية.** ولا ينطبق هذا على وضع الأولويات الموضوعية فحسب، بل على تنفيذ البرنامج بعد ذلك أيضا، من خلال زيادة مواءمة إجراءات البرنامج الإنمائي وأدواته مع سياق بلد المساهمة الصافية، فضلا عن احتياجات المكاتب القطرية الصغيرة.

٨ - ونظرا للبيئة المتغيرة للدول العربية المصنفة ضمن البلدان المساهمة الصافية ووجود قطاع خاص شديد المنافسة، **فإن البرنامج الإنمائي يقر تماما الدعوة إلى تقييم زيادة المشاركة الاستباقية للبرنامج الإنمائي حيث أن الاطمئنان إلى أن "العمل يسير كالمعتاد" قد يقود إلى التهميش. وسيعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز مشاركته الموضوعية في البرامج، وتحسين نوعية** خدماته الاستشارية التقنية وتسريعها. وعلى نفس المنوال، فإن حاجة البرنامج الإنمائي لإقامة شراكات قوية مع منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تحظى بالقبول، على الرغم من أن الدعم المقدم من وكالات الحكومة المناظرة سيكون هاما.

٩ - وفي حين يعترف البرنامج تماما بالحاجة إلى زيادة تعزيز إسهامه الموضوعي، **فقد لاحظ بارتياح النتيجة التي توصل إليها التقييم والتي مفادها أن البرنامج الإنمائي قد جلب قيمة إضافية في مجالات اختصاصاته الأساسية – الأهداف الإنمائية للألفية، والفقر، والحوكمة والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أسهم البرنامج الإنمائي إسهاما كبيرا في تعزيز جدول أعمال الأمم المتحدة المعياري، عن طريق شراكته مع منظمات المجتمع المدني ومن خلال تمويل مستمد من موارد مقار البرنامج الإنمائي المتعددة، من قبيل الصناديق الإستئمانية، والبرامج الإقليمية وميزانية المنسق المقيم.** ويقدر التقرير هذا التمويل بأنه كبير، حيث بلغت نسبته ٩ في المائة في المتوسط من مجموع الأعمال المنجزة في البلدان المساهمة الصافية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

١٠ - ومن أهم المسائل التي تواجه بلدان المساهمة الصافية هي تطوير القدرات وهي مسألة أساسية في ولاية البرنامج الإنمائي. **ويعترف البرنامج الإنمائي بالحاجة إلى نهج أكثر شمولا في مجال تنمية القدرات يتخطى مجرد التدريب على مستوى المشروع المفرد وبناء عنصر أقوى لتطوير القدرات في البرامج القطرية.** ونظرا لوجود عناصر مشتركة، فسيُنظر في وضع استراتيجية دون إقليمية لتطوير القدرات مخصصة لبلدان المساهمة الصافية مقرونة بتدريب العاملين في المكتب القطري وموظفي الوكالات الحكومية المناظرة.

١١ - **ويقر البرنامج الإنمائي بدوره الهام كنافذة على منظومة الأمم المتحدة وبالحاجة إلى أن ييسر بمبادرة منه الحصول على المعرفة والخبرة المتوفرتين لدى الأمم المتحدة دعما لأهداف وبرامج التنمية على الصعيد الوطني.** وهذا أمر مهم على وجه التحديد في سياق البلدان المساهمة الصافية حيث يكون وجود الأمم المتحدة فيها محدودا للغاية. وفي بعض البلدان، كالبحرين، يحاول المنسق المقيم أن يشرك منظمات الأمم المتحدة غير المقيمة بدعوتها للمشاورات القطرية. وفي بلدان أخرى، كالإمارات العربية المتحدة، يوجد للأمم المتحدة وجود قوي في البلد، حيث يوفر البرنامج الإنمائي دعما إداريا هاما على الرغم من هيكل المكتب الصغير الذي يلزم تعزيزه.

١٢ - **ويرحب البرنامج الإنمائي بتوصيات التقييم الداعية إلى تعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة ابتغاء الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات بلدان المساهمة الصافية، ولا سيما من أجل تنفيذ نماذج للمشاريع المشتركة.** وسوف يستكشف البرنامج الإنمائي فرص البرمجة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، واضعا في اعتباره أن الحكومة هي المصدر الأولي للتمويل، وأن التزامها حيوي لنجاح مثل هذا الجهد، ويدعم البرنامج الإنمائي بصورة تامة توصية التقييم الداعية إلى زيادة ميزانيات المنسق المقيم.

١٣ - **ونظرا لحالة منظمات المجتمع المدني الوليدة في معظم بلدان المساهمة الصافية، فإن البرنامج الإنمائي يدرك أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تيسير إقامة الشراكات بين كل من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.** وفي توفير الدعم لمنظمات المجتمع المدني في مجال بناء القدرات. وقد شارك البرنامج الإنمائي قبل ذلك، المنظمات غير الحكومية وقدم لها دعما استهدف بصفة رئيسية الدعوة بشأن قضايا محددة، وأيضا من أجل تطوير القدرات والشبكات، مستخدما تمويلا من موارد مستمدة من مقار البرنامج الإنمائي المتعددة. وسوف يواصل البرنامج الإنمائي ترتيب الأولويات وتعزيز دعمه لتطوير القدرات لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية المصنفة ضمن البلدان المساهمة الصافية.

١٤ - ونظرا لوجود قطاع خاص يتسم بدرجة تنافسية عالية في هذه البلدان، يدرك البرنامج الإنمائي أن هناك نطاق لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص في البلدان المساهمة الصافية. **ومن الأهمية بمكان للبرنامج الإنمائي أن يحدد بوضوح ميزاته النسبية مقابل القطاع الخاص وتحديد أوجه التكامل والأرضية المشتركة للشراكة والعمل المشترك.** وقد أُنجز هذا بنجاح في العديد من البلدان بما فيها البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، فيجب الاعتراف بالمنافسة من جانب القطاع الخاص (الشركات الاستشارية الوطنية والدولية) ومعالجتها. ويتمثل القيد المحدد في ذلك الصدد في تدني هيكل مرتبات البرنامج الإنمائي، والذي لا يمكنه المنافسة في الأسواق العالية التكلفة في تلك البلدان.

١٥ - ويلاحظ البرنامج الإنمائي بارتياح الدور الأساسي الذي تلعبه مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية في تعبئة الموارد التي توجه إلى البلدان النامية، على الرغم من معظمها ذو طبيعة مخصصة. وحظيت بالقبول الحسن ملاحظة التقييم، بشأن الحاجة إلى زيادة التركيز على توفير الخدمات لتحسين إدارة المساعدات لهذه البلدان بدلا عن حصر الأنشطة في حشد الأموال. وفي ذلك الصدد يُعد توقيع مذكرة التفاهم بين البرنامج الإنمائي ومصرف التنمية الإسلامي إنجازا كبيرا يمكن أن يكون نموذجا يحتذى في المنطقة. ويُعد الدعم المكرس والفني المقدم من مقار البرنامج الإنمائي أساسيا من أجل التطوير المنهجي للشراكات مع القطاعين العام والخاص في المنطقة ونجاحها.

١٦ - وفيما يتعلق بإدارة البرمجة والتنفيذ، **يتفق البرنامج الإنمائي تماما مع نتيجة التقييم التي مفادها أن لدى البلدان المساهمة الصافية آليات وعمليات مؤسساتية متباينة، تلزم مواءمتها كما ينبغي أن يكون لديها العناصر الثلاثة التالية: (أ) وزارة مركزية رئيسية من أجل التنسيق بين الوزارات المختصة ووضع أولويات التعاون التقني مع البرنامج الإنمائي؛ (ب) مصدر مركزي للتمويل يُلتزم به في البرنامج القطري الشامل؛ و (ج) صلة مباشرة للبرنامج الإنمائي مع الوزارات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع فور الموافقة عليها.**

١٧ - وبالإضافة إلى ما سبق، **وفي سياق التنفيذ على الصعيد الوطني، فهناك حاجة لمواءمة أنظمة البرنامج الإنمائي المتعلقة بإدارة المشاريع وتنفيذها مع الأنظمة الوطنية.** ويجب النظر في هذه المسائل في السياق الأرحب للجهود المبذولة على صعيد الأمم المتحدة ابتغاء زيادة اتساق أنشطة الأمم المتحدة العملياتية وفعاليتها وتمشيا مع توصيات الاستعراض الشامل للسياسات، الذي يجري كل ثلاث سنوات، لعام ٢٠٠٧، بشأن استخدام الأنظمة الوطنية. ويضطلع العديد من البلدان المساهمة الصافية حاليا بعملية تطوير نظام وطني للتنفيذ وسوف تستكشف الفرص المتاحة لتطوير أنظمة موحدة متوائمة. وينطبق نفس الشيء في

حالات أنظمة الرصد والتقييم لتوضيح المساءلة المتبادلة للبرنامج الإنمائي والحكومات، وسوف يرصد النتائج الموضوعية للبرامج والإفادة بشأنها.

١٨ - **ويقبل البرنامج الإنمائي بالكامل التوصيات المتعلقة بتعزيز قدرة المكاتب القطرية على المساهمة في فعالية البرامج والمشاريع الإنمائية في الدول العربية المصنفة ضمن البلدان المساهمة الصافية.** ومع ذلك، توجد قيود هيكلية مرتبطة بأسواق العمل الوطنية المتسمة بالمحدودية الشديدة وارتفاع التكلفة. وتزداد المشكلة تعقيدا بالدعوات المتزايدة الموجهة من الحكومات الوطنية لاستخدام الوطنيين في البلد بدلا عن الخبراء، مما يشكل قيدا ثقيلا نظرا لتدني هيكل مرتبات البرنامج الإنمائي وصغر حجم مجموعة الفنيين الوطنيين المؤهلين. وفي هذا الصدد، **اتخذ البرنامج الإنمائي بالفعل إجراء لتعيين نواب للممثلين المقيمين، كتدبير مؤقت، في جميع البلدان المساهمة الصافية** باستثناء البحرين (حيث سيجرى ذلك في المستقبل القريب) مع تمويل من خارج الميزانية. ومن المتوقع أن يوفر نواب الممثلين المقيمين التدريب أثناء الخدمة للموظفين الوطنيين. **وبالإضافة إلى ذلك سوف يضطلع البرنامج الإنمائي بالتدريب المكثف وتطوير القدرات للموظفين الوطنيين، الذي يمكن الاضطلاع به على أساس دون إقليمي، مع التركيز على المسائل الموضوعية الرئيسية، والمهارات الإدارية وإعداد المشاريع.**

١٩ - **ويدرك البرنامج الإنمائي تماما الحاجة إلى ترشيد خدمات الدعم المقدمة للبلدان المساهمة الصافية العربية، على وجه التحديد عن طريق تنسيق برامجه العالمية والإقليمية والقطرية على نحو أوثق ابتغاء زيادة تبادل المعارف إلى أقصى حد وتطويرها من أجل البلدان المساهمة الصافية. وللوفاء بالحاجات المحددة لهذه البلدان التي تتطلع إلى البرنامج الإنمائي لتقديم أفضل الخدمات الاستشارية والمهارات، سوف يكرس البرنامج دعمه إلى هذه البلدان في إطار هيكل مركز الخدمات الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي.**

المرفق

التوصيات الرئيسية ورد الإدارة

التوصية ١ – على الصعيد المؤسسي، يلزم أن يكون هناك التزام قوي بتشجيع إقامة علاقة جديدة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان العربية المساهمة الصافية. وينبغي أن تنأى هذه العلاقة عن العلاقة التقليدية بين منظمة إنمائية وعميل إلى علاقة تقوم على الشراكة الكاملة والمتكافئة على كل من صعيد الاستراتيجيات/السياسات والصعيد البرنامجي. وتستند هذه العلاقة إلى مبادئ الشفافية والانفتاح والمساءلة والاحترام المتبادلين. وينبغي لتلك العلاقة أن تقوم، من خلال التشاور والحوار، بإعادة تحديد دور البرنامج الإنمائي واستراتيجيته في سياق البلدان المساهمة الصافية وإيجاد فهم مشترك وطرح مجموعة من النهج للتعاون التقني.

رد الإدارة. يدعم المكتب الإقليمي للدول العربية تلك التوصية. بيد أن تنفيذها على نحو فعال يقوم على عدد من العوامل، منها: (أ) استعراض البرامج القطرية وإعادة توجيهها لكفالة المواءمة المثلى بين الأولويات الوطنية وولاية البرنامج الإنمائي؛ (ب) وجود وكالة حكومية وطنية مناظرة لإقامة حوار في مجال السياسة العامة وتحديد أولويات البرامج على نحو مستدام؛ (ج) تعبئة الدعم التقني في مجالات برامج ومؤسسات البرنامج الإنمائي الإقليمية والعالمية ذات الأولوية؛ (د) حشد الشراكات، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن الضروري إجراء التشاور والحوار بشكل دائم من أجل الوصول إلى فهم مشترك للشراكة، والاتفاق على الأدوار والمسؤوليات لكفالة المساءلة المتبادلة.

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب*	
			التعليقات	الحالة
١-١ التشاور مع الحكومة والشركاء الوطنيين من أجل الاتفاق على إجراءات المتابعة الخاصة التي تركز على الأولويات الاستراتيجية واعتماد نهج شامل يضم الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين.	٢٠٠٨	الممثل المقيم، والمنسق المقيم، ونائب الممثل المقيم، والنظراء من الوكالات الحكومية والوحدات المستفيدة، وأصحاب المصلحة الآخرون		

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب* التعليقات	الحالة
١-٢ إيضاح أدوار ومسؤوليات الوكالات الحكومية المناظرة في الترتيبات البرنامجية لكفالة تعيين هيئة تنسيقية مركزية مناظرة حيث يفتقر إلى ذلك.	٢٠٠٨	الممثل المقيم/المنسق المقيم، والمكتب الإقليمي للدول العربية، والنظراء من الوكالات الحكومية		
١-٣ استعراض البرامج القطرية مع النظراء الوطنيين لكفالة التركيز والتنظيم الاستراتيجيين مع الأولويات الوطنية بما فيها تحديد المبادرات/البرامج الرئيسية للعمل المشترك.	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	الممثل المقيم، والمنسق المقيم، ونائب الممثل المقيم والوكالات الحكومية المناظرة والوحدات المستفيدة، وأصحاب المصلحة الآخرون		
١-٤ تحديد الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين من أجل أنشطة الدعوة في مجال السياسات العامة وإنجاز البرامج بما في ذلك البرامج المشتركة التي يمكن أن تمولها الحكومة.	٢٠٠٨	الممثل المقيم/المنسق المقيم؛ فريق الأمم المتحدة الإقليمي؛ والوكالات الحكومية المناظرة		

التوصية ٢ – يلزم إعادة النظر في الحد الأدنى لإنجازات البرنامج الإنمائي لتبرير وجود مكتب قطري ووضع مبادئ توجيهية محددة بشأن تطبيق السياسات الحالية للبرنامج الإنمائي على البلدان المساهمة الصافية.

رد الإدارة. سوف يستعرض البرنامج الإنمائي توصيات التقييم في سياق دور البرنامج في البلدان متوسطة الدخل والبلدان المساهمة الصافية، ويضع المعايير الملائمة لاستمرار وجود البرنامج في بلد من البلدان المساهمة الصافية التي تحيط علما بأدوار البرنامج المتعددة ولن يقتصر الأمر على إنجاز البرامج فقط.

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب التعليقات	الحالة
٢-١ تقاسم واعتماد استنتاجات التقييم الحالية وإدماجها مع فريق الاستعراض العالمي.	آذار/مارس ٢٠٠٨	مكتب التقييم، المكتب التنفيذي، المكاتب القطرية		

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب: التعليقات	التعقب: الحالة
٢-٢ وضع معايير الوجود القطري للبلدان المساهمة الصافية، والتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك المكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية، والبعثات الدائمة للبلدان المعنية.	٢٠٠٨	المكتب التنفيذي، ومكتب الشراكات، ومكتب الإدارة، وفريق دعم العمليات، والمكاتب الإقليمية		
٢-٣ الإطلاق الرسمي للمبادئ التوجيهية الجديدة للبلدان المساهمة الصافية، واستعراضها على الصعيد القطري، لكفالة مواءمتها مع المعايير، ووضع السياسات والعمليات المطلوبة.	٢٠٠٩	المكتب التنفيذي، ومكتب الشراكات، ومكتب الإدارة، وفريق دعم العمليات، والمكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية		
٢-٤ التشاور مع حكومات البلدان العربية المساهمة الصافية، وإحاطة مقر البرنامج الإنمائي علما بمردود ذلك.	٢٠٠٨	المكتب الإقليمي للدول العربية، وفريق دعم العمليات، والمكاتب القطرية، والوكالات الحكومية المناظرة		

التوصية ٣ - يلزم وجود مبادئ توجيهية محددة في عدد من المجالات التي تنبع من الطابع القائم على الطلب لبرامج البلدان المساهمة الصافية. وحدد التقييم عددا من الثغرات في سياسات البرنامج الإنمائي ومبادئه التوجيهية المتعلقة بالبلدان المساهمة الصافية يلزم وضع تفسيرات خاصة لها.

رد الإدارة. تشمل مجموعة القضايا التي حددها التقييم ما يلي: (أ) المرونة في تخطي مجالات ممارسة البرنامج الإنمائي؛ (ب) تطبيق إصلاح الأمم المتحدة في البلدان المساهمة الصافية؛ (ج) المساءلة عن الرصد والتقييم. وعلاوة على ذلك، يلزم أيضا إيضاح المبادئ التوجيهية الخاصة بسياسة التنفيذ الوطنية في سياق البلدان المساهمة الصافية. وفي الوقت ذاته، ستضطلع المكاتب القطرية بعملها على أساس المبادئ التوجيهية الحالية، بما فيها وضع نظم رصد وتقييم لرصد نتائج البرامج وتقييمها على نحو منتظم.

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب	
			التعليقات	الحالة
٣-١ استعراض استنتاجات التقييم من جانب الفريق المعني بالاستعراض	٢٠٠٨/٢٠٠٩	المكتب التنفيذي، المكاتب القطرية، المكاتب الإقليمية		
٣-٢ تحديد القضايا المتعلقة بالسياسات والإجراءات الرئيسية ذات الصلة بالبلدان المساهمة الصافية وتسويتها، وإصدار مبادئ توجيهية جديدة للمكاتب القطرية.	٢٠٠٩	المكتب التنفيذي ومكتب الإدارة ومكتب الشراكات وفريق دعم العمليات والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية		
٣-٣ وضع نظم الرصد والتقييم في المكاتب الإقليمية والوكالات الحكومية المناظرة، وتدريب الموظفين الوطنيين والوكالات الحكومية المناظرة على كيفية تطبيقها.	٢٠٠٨/٢٠٠٩	المكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب القطرية والوكالات الحكومية المناظرة		

التوصية ٤ - تعزيز العلاقة والتفاعل عموما بين أجهزة الخدمات المركزية والمكتب الإقليمي في مقر البرنامج الإنمائي والمكاتب القطرية في البلدان العربية المساهمة الصافية لجعلها متوافقة على نحو أوثق مع الاستراتيجيات والسياسات الناشئة للبرنامج الإنمائي ولتمكينها من الاستجابة على نحو أقوى للأوضاع الخاصة التي تواجهها تلك البلدان.

رد الإدارة. بالاستناد إلى اجتماع أصحاب المصلحة المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، سيدعو المكتب الإقليمي للدول العربية لعقد اجتماعات كل عامين بين المكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب القطرية في البلدان المساهمة الصافية، مع مشاركة الحكومة في الاجتماعات على أساس سنوي على أقل تقدير. وعند التأكد من موافقة الحكومات، سيشكل المكتب الإقليمي للدول العربية أيضا لجنة دون إقليمية للبلدان المساهمة الصافية لإعادة تحديد دوره وشراكته مع تلك البلدان.

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب	
			التعليقات	الحالة
٤-١ الدعوة لعقد اجتماعات مرتبة ومنظمة بشكل جيد كل عامين مع المكاتب القطرية بالبلدان المساهمة الصافية لاستعراض القضايا والتحديات الرئيسية، وتحديد النهج والحلول المشتركة.	٢٠٠٨	المكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب القطرية والوكالات الحكومية المناظرة		
٤-٢ إنشاء لجنة دون إقليمية ذات ولاية واضحة المعالم، بالاستناد إلى التشاور التام مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، من أجل إعادة تحديد استراتيجيات البرنامج الإنمائي ودوره في البلدان المساهمة الصافية.	٢٠٠٨-٢٠٠٩	المكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب القطرية والوكالات الحكومية المناظرة ومكتب الشراكات		
٤-٣ الدعوة لعقد اجتماعات سنوية منتظمة ومعدة بشكل جيد مع المكاتب الإقليمية بالبلدان المساهمة الصافية والوكالات الحكومية المناظرة، بغية تناول القضايا الرئيسية والبت فيها.	٢٠٠٨	المكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب القطرية والوكالات الحكومية المناظرة ومكتب الشراكات		

التوصية ٥ – دراسة وإقامة شراكات مع وكالات المعونة العامة والخاصة في البلدان العربية المساهمة الصافية

رد الإدارة. في حين توجد فرص لإقامة شراكات مع وكالات المعونة المتنوعة في البلدان العربية المساهمة الصافية، فإن تحقيق هذه الشراكات بصورة فعلية يلزمه بذل جهد مستدام ومنتظم، ومشاركة الوحدات المعنية بالمقر، وتوفير القدرات الإضافية لدعم تلك المكاتب الإقليمية بطريقة مهنية.

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب: التعليقات	التعقب: الحالة
٥-١ إقامة إستراتيجية شراكات للدول العربية المساهمة الصافية بمشاركة المؤسسات الوطنية والإقليمية، والمكاتب القطرية، والوكالات الحكومية المناظرة.	٢٠٠٨/٢٠٠٩	مكتب الشراكات، والمكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب القطرية		
٥-٢ تخصيص دعم مكرس ومهني للدول العربية المساهمة الصافية لإقامة استراتيجية إقليمية، وتقديم دعم مكرس للمكاتب القطرية.	٢٠٠٨/٢٠٠٩	مكتب الشراكات، والمكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب القطرية		
٥-٣ إيضاح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بإقامة الشراكات وحشد الموارد في الدول العربية المساهمة الصافية.	٢٠٠٨	مكتب الشراكات، والمكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب القطرية		

التوصية ٦ – تعزيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة لكي يمكنها أن تستجيب على نحو أفضل لاحتياجات النهج الأكثر مرونة الذي يوصى به للبلدان المساهمة الصافية.

رد الإدارة. يقدر المكتب الإقليمي للدول العربية دور البرنامج الإنمائي بوصفه نافذة على معارف منظومة الأمم المتحدة وخبراتها، ويدعم التوصيات الداعية إلى إقامة شراكة قوية مع منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مع منظمات الأمم المتحدة غير المقيمة.

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب: التعليقات	التعقب: الحالة
٦-١ المبادرة بالمشاركة مع المنظمات المقيمة وغير المقيمة بشأن القضايا الاستراتيجية الوطنية ذات الأولوية، واستكشاف فرص الأنشطة الدعوية والبرامج المشتركة.	٢٠٠٨/٢٠٠٩	الممثلون المقيمون/المنسقون المقيمون		

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب: التعليقات	التعقب: الحالة
٦-٢ تحديد أفضل الممارسات وتوفيرها للبرامج المشتركة في سائر البلدان المساهمة الصافية، بما فيها التي تشمل ميزانية واحدة لإمكانية مواءمتها وتكرارها.	٢٠٠٨-٢٠٠٩	المكتب الإقليمي للدول العربية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق المديرين الإقليميين		
٦-٣ طرح مبادرات لأنشطة الدعوة والبرامج المشتركة وتنفيذها بالتشاور مع الحكومة، واستجابة للأولويات الوطنية.	٢٠٠٨/٢٠٠٩	المكاتب القطرية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والوكالات الحكومية المناظرة ومركز الخدمات الإقليمية والمرفق دون الإقليمي للموارد.		

التوصية ٧ - تحسين نظام تصميم وإدارة البرامج القطرية بما يتسق مع المبادئ الجديدة للشراكة المحددة أعلاه بين البرنامج الإنمائي والبلدان المساهمة الصافية في المنطقة العربية.

رد الإدارة. يدعم البرنامج الإنمائي بالكامل توصية التقييم بتعزيز مشاركة الوزارات المركزية في عمليات البرامج، بما فيها التخطيط والتصميم والرصد. وعلى نحو ما أشار التقرير، يتطلب ذلك: (أ) وزارة مركزية رئيسية تقوم بتنسيق الوزارات المختصة، وتضع أولويات التعاون التقني للبرنامج الإنمائي؛ (ب) مصدر تمويل مركزي يخصص على أساس برنامج قطري شامل؛ و (ج) إقامة صلة مباشرة بين البرنامج الإنمائي والوزارات المختصة بشأن تنفيذ المشاريع، بمجرد اعتمادها.

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب: التعليقات	التعقب: الحالة
٧-١ استعراض وإيضاح أدوار ومسؤوليات الوكالة الحكومية المركزية للتنسيق، وكفالة تعيينها في حالة عدم توفرها.	٢٠٠٨/٢٠٠٩	المكاتب القطرية والوكالة الحكومية الوطنية		

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب: التعليقات	التعقب: الحالة
٧-٢ استعراض المساهمة البرنامجية التي ستقدمها الحكومة على أساس البرامج والتفاوض معها بشأنها من خلال وكالة تنسيق مركزية بدلا من قيام فرادى الوحدات بتمويل كل مشروع من المشاريع المستقلة على حدة.	٢٠٠٨/٢٠٠٩	المكاتب القطرية والمكتب الإقليمي للدول العربية والوكالة الحكومية الوطنية		
٧-٣ استعراض ومواءمة مبادئ البرنامج الإنمائي التوجيهية الخاصة بتنفيذ المشاريع وإنجازها لكي تتسق بشكل بصورة أكبر مع النظم الوطنية مما يكفل تعزيز المساءلة وزيادة الكفاءة.	٢٠٠٨/٢٠٠٩	مكتب الإدارة ومكتب السياسات الإنمائية والمكاتب القطرية والمكتب الإقليمي للدول العربية وفريق دعم العمليات ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية		

التوصية ٨ – تعزيز قدرات المكاتب القطرية لزيادة مساهمة البرنامج الإنمائي في تطوير فعالية أنشطته في البلدان المساهمة الصافية في المنطقة العربية وتنفيذ الشراكة الجديدة المتوخاه أعلاه.

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب: التعليقات	التعقب: الحالة
٨-١ تطوير وتنفيذ التدريب على سياسات وعمليات البرامج بالنسبة لمكتب البرنامج الإنمائي القطري وموظفي الوكالات الحكومية النظراء في البلدان المساهمة الصافية.	٢٠٠٨/٢٠٠٩	المكتب الإقليمي للدول العربية، ومركز موارد التعليم، والمكاتب القطرية، والوكالات الحكومية المناظرة		
٨-٢ إضفاء الطابع المؤسسي على نظام الإدارة القائم على أساس النتائج، وتوفير التدريب لبناء قدرات المكاتب الإقليمية في مجال رصد النتائج وتقييمها والإبلاغ عنها بصورة منتظمة.	٢٠٠٨-٢٠٠٩	المكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب القطرية والوكالات الحكومية المناظرة		

الأنشطة الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعقب	
			التعليقات	الحالة
٨-٣ تشكيل فريق ضمن مركز الخدمات الإقليمي لتقديم الدعم الموضوعي والمكرس للبلدان المساهمة الصافية.	٢٠٠٨/٢٠٠٩	المكتب الإقليمي للدول العربية والمرفق دون الإقليمي للموارد.		
٨-٤ استعراض قدرات الموارد البشرية لدى المكاتب الإقليمية وتعزيزها بما في ذلك تعيين نواب الممثل المقيم بتمويل يمكن توقعه.	٢٠٠٨	المكتب الإقليمي للدول العربية ومكتب الإدارة والمكاتب القطرية.		